كلمة معالي محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن جمهورية إندونيسيا
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين (٤٢) لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية
(١٤–١٨ مايو ٢٠١٧)

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
أصحاب المعالي والسعادة المحافظون والمحافظون المناوبون
معالي رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية
أصحاب السعادة أعضاء الوفود، الضيوف والسيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١. الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، الذي بفضله تمكنا أن نجتمع اليوم هنا في جدة، ونحن ننعم بالصحة والعافية، وبروح معنوية عالية للمشاركة في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبة أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

٢. بادئ ذي بدء، دعوني أعرب عن عميق الامتنان وبالغ التقدير لمعالي الدكتور بندر بن محمد حجار، رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية، والفريق العامل معه للتعاون الممتاز مع حكومة المملكة العربية السعودية في الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي الثاني والأربعين في جدة، المملكة العربية السعودية. ونعتقد أن هذه المناسبة من شأنها أن تعزز كذلك التعاون بيننا، وستسهم بكل ما هو نفيس وقيِّم من أجل تحقيق تنمية الدول الأعضاء ومستقبل البنك الإسلاميّ للتنمية.

٣. السيد الرئيس، أسمحوا لي أن أعرب عن خالص التقدير والإشادة بالإنجازات وقصص النجاح التي حققها البنك الإسلامي للتنمية في إطار المشروعات والأنشطة التي اضطلع بها على امتداد السنوات الاثنتين والأربعين الماضية. وبفضل التصميم الجاد والعزيمة الصادقة، والعمل الشاق لإدارة "البنك" ومنسوبيه بروح من التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، تمكن "البنك" من مواصلة تعزيز سمعته بوصفه شريكاً قوياً في مجال التنمية عبر أزمات عديدة عانى منها العالم أجمع. كما أن الإنجاز الذي حققه "البنك" في حصوله على أعلى التصنيفات الائتمانية من ثلاث مؤسسات رئيسة عالمية للتصنيف الائتماني على امتداد السنوات الماضية بصورة متتالية ما هو إلا دليل بارز للتقدير المميَّز لإدارة في بنكٍ عالميّ المستوى.

أصحاب المعالي، الإخوة والأخوات، الضيوف الكرام،

٤. أودّ أن أتطرق قليلاً إلى الوضع الاقتصادي العالمي، إذ من المتوقع أن يحدث انتعاش متوسط المستوى خلال عام ٢٠١٧، كما أن الفرق الشاسع بين أداء النمو وبين مصدري السلع ومستورديها آخذ في طريقه إلى الانحسار عام ٢٠١٧، رغم الزيادة المتوقعة في أسعار السلع. بيد أن التجارة العالمية الراكدة قللت من حركة الاستثمار وضغوط مؤسسات الحمائية، ومخاطر تقلبات

الأسواق المالية، والجوانب المتعلقة بعدم التيقُّن المرتفع في مجال السياسات، الذي سيلقي بظلاله على معدّل النمو العالمي المستهدف. وكذلك، فإن ضعف الاستثمارات ترجح كفته على كفة فرص الاستثمار متوسطة المدى على امتداد أسواق عديدة ناشئة واقتصادات نامية. ويرحب على نطاق واسع بانتعاش النمو لدى دول تتخذ مبادرات إصلاح مالي وضريبي، لكننا لا نستطيع أن نغفل الخطر الذي يحوم حول عملية الانتعاش ويتهددها بالخروج عن المسار المرسوم، جراء الأخطاء المرتكبة في تنفيذ السياسات المالية أو التي تهددها المخاطر المالية والضعف المالي. فنحن في حاجة ماسة إذن إلى الإجراءات المتعلقة بالسياسات الموحدة التي يلتزم بها، والتي يتم تنسيقها لنرتقي بمعدلات النمو وتحسين الشمول المالي في الوقت نفسه.

٥. من المتوقع كذلك، أن تستأثر منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بفرص نمو أكثر رخاء في الدول المستوردة للنفط أكثر مما كان متوقعاً في منتصف عام ٢٠١٦، وذلك جراء تعزيز الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع في هذه الدول. أما المخاطر الرئيسة التي تتهدد آفاق هذا النمو فهي الارتفاع في أسعار النفط على نحو أقل مما كان متوقعاً، وآثار ذلك على الدول جراء النزاعات والصراعات. وتشمل التحديات، فيما تشمل، الإبقاء على النسق نفسه من خلال ضبط السياسات ولاسيما السياسات النقدية والمالية، دعماً لاستقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط، وتنويع ما يعتمد عليه في تحقيق الإيرادات والابتعاد عن النفط بتنويع مصادر أخرى للدخل، واستهداف قطاعات خاصة أكثر نشاطاً وحركة، ومواءمة المنافع التي يُحتمل جنيها من الإحصاءات السكانية الاجتماعية.

٦. وفي وسط انخفاض أسعار السلع السائد الآن، وضعف التبادل التجاري على الصعيد الدولي، وعدم التيقن من تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، فإن إندونيسيا لا تزال تحقق نمواً اقتصادياً عالياً بمعدل بلغ ٥,٠٢% عام ٢٠١٦. ويعزز هذه الحجة انخفاض مستوى التضخم، وارتفاع معدل الاستهلاك المحلي، وتنويع الصناعات. وتدير إندونيسيا عملية لإصلاح الموازنة لتضع موازنة ذات مصداقية وميزانية مثمرة وواقعية من أجل دعم الهدف الاقتصادي المستدام والشامل، مع الإبقاء، في الوقت نفسه، على مستوى العجز المالي. أما على صعيد القطاع الفعلي، فإن إندونيسيا تصدر حزماً للسياسات الاقتصادية للمحافظة على الاستهلاك، ومناخ الاستثمار. ولكن إندونيسيا بوصفها دولة نامية تحقق تنمية اقتصادية متسارعة، فإنها لا تزال تواجه تحديات عديدة، مثل ارتفاع معدّل الفقر، وعدم المساواة اجتماعياً بين السكان. وعليه، فإن حكومة إندونيسيا تعكف، بجد، لتحقق اقتصاداً شاملاً ومستهدفاً، وذلك بتطبيق سياسة مالية ونقدية حصيفة وحكيمة للسعي من أجل تحقيق النمو بمعدّل مرتفع ومستدام في الوقت نفسه، مع التركيز على نظام موازنة وإدارة جيدة للدين الحكومي العام.

السادة الضيوف، وأعضاء الوفود المحترمون،

٧. في خضم عدم التيقن العالمي المتمثل في ارتفاع مستوى الحمائية في الدول الغربية، ينبغي على الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أن تتخذ موقفاً موحداً لمواجهة ذلك الارتفاع. إذ إن الحمائية آخذة في الارتفاع، ومن المنطقي لها أن يحدث ذلك بوصفها أحد مهددات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والإقليمي. ويتعين علينا أن نخرج باستراتيجية شاملة لصون غاياتنا المشتركة، كما ينبغي علينا أن نعزز كذلك صِلاتِنا فيما بيننا باعتبارنا دولاً أعضاء. وقد تشكل أهمية قيمة التجارة الحرة وتيسير هذه التجارة، وتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أحد الأدوات الهامة في أيدينا لحل القضايا والمشكلات في هذا الصدد. وما يرتبط بذلك أيضاً يمكننا العودة إلى الاحتياجات المتمثلة في اجتذاب مزيد من تدفقات رأس المال، ودعم التجارة والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء في البنك، وبين كل دولة من هذه الدول وغيرها من شقيقاتها، وذلك إبقاءً ودعماً للنمو الاقتصادي المرتفع الذي نتمتع به. وفي هذا السياق، يتوقع أن يُعزز البنك الإسلامي للتنمية دوره في توطيد روابط التعاون الاقتصادي والتعاون التجاري على الصعيد الإقليمي.

٨. أما فيما يتعلق بالجانب الإنساني والاجتماعي، فإن تفشي ظاهرة إرهاب الإسلام (الإسلاموفبيا) تجاه المسلمين تتطلب منا التطرق إليها ومعالجتها بجدية وبحكمة. فثمة خوف وكراهية وأعمال عدائية مبالغ فيها ضد الإسلام والمسلمين تحرضها أنواع سالبة من النمطيات التي تؤدي إلى التحيُّز والتفرقة وتهميش المسلمين وإقصائهم عن الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية، حيث سيتضرر كثير من الناس جراء هذه الروح السلبية والمفاهيم المغلوطة، إذ إنه في أعقاب هذه الظاهرة، فإن المسلمين على امتداد العالم أجمع يعانون من صدمة سيكولوجية أضيفت على الضغوط البيئية التي يظل المسلمون في مواجهتها، وإنني اعتقد أن الدول الأعضاء في البنك بإمكانها أن تؤدي دوراً مهماً في لم شمل المسلمين والترويج لروح الاحترام المشترك وتعزيز روح التسامح بين الدول الإسلامية والدول الغربية.

٩. ويتعين علينا كذلك، أن نكون حرصين ومدركين لقضية تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، فكلا النشاطين هما جريمتان ماليتان لهما آثارهما الاقتصادية، ويمكنهما أن يهددا استقرار القطاع المالي للدولة أو استقرارها الخارجي بوجه عام، وفي بعض الأحوال لهما صلة وطيدة بالأنشطة الإرهابية التي تزيد بدورها بأن تؤجج الشعور بالعدائية والكراهية إزاء المسلمين. فالأنظمة الفاعلة التي تحد من غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تكتسي أهمية كبيرة لحماية سلامة الأسواق وسلامة النظام المالي العالمي، فضلاً عن تخفيف تأثير ظاهرة "الإسلاموفبيا". وفي هذا الصدد فإن إندونيسيا تود أن تسهم أكثر في الجهود الرامية للقضاء على تمويل غسيل الأموال والإرهاب من خلال فريق عمل مشترك لاتخاذ إجراءات مالية لهذا الهدف، وهذه العملية قيد التنفيذ في الوقت الراهن.

أصحاب المعالي الضيوف الكرام،

١٠. رحبت إندونيسيا مؤخراً، في إطار مبادرة مجموعة العشرين، بـ"مبادرة التعاضد مع أفريقيا" تعزيزاً للتعاون بين دول الجنوب، ولاسيما في مجال الاستثمار. كما استضفنا الأسبوع الماضي "مؤتمر دعم المساعدة الإنمائية الرسمية للبنك الدولي لعام ٢٠١٨"، الذي توج بالنجاح، وتسعى إندونيسيا جاهدة أيضاً لدعم التغذية المالية، علماً أن نجاحنا فيما مضي في مكافحة الفقر تحقق بسبب الدعم الذي تقدمه المؤسسات المتعددة الأطراف. وهذا هو السبب، فعندما تتاح لنا القدرة على المساهمة، فإننا ننطلق فوراً لأداء الدور المطلوب منا، إذ نعتقد أن "مبادرة التعاضد مع أفريقيا" من شأنها أن تدعم الدول الأفريقية التي تعكف على تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار ليزدهر.

١١. وفي إطار هذه الفرصة، فإنني أودّ أن أشدد مجدداً على أهمية تعزيز المالية الإسلامية. فالبنك الإسلامي للتنمية أحد بنوك التنمية العالمية الرائدة الذي ينبغي له أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز النظم المالية الإسلامية. وجدير بالذكر، أن نعلم أن التمويل الإسلامي لا يتيح فقط مصدراً بديلاً للتمويل للتنمية الاقتصادية الفعلية، بل يتمتع أيضاً بسمات متأصلة ومبادئ راسخة تساعد بصورة جيدة على أداء دور التحفيز وتعزيز التنمية الاقتصادية الحقيقية. فالمالية الإسلامية تبرز أهمية الصلة الوثيقة بين المعاملات المالية والنشاط الاقتصادي الفعلي، كما تواصل دعم النمو الاقتصادي على امتداد الكرة الأرضية، وذلك بإتاحة صيغ شرعية لتعبئة الأموال وللتمويل. ومن السمات والمبادئ التي تمتاز بها المالية الإسلامية، تعزيز تقاسم المخاطر وربط القطاع المالي بالاقتصاد الفعلي، وتأكيد الشمول المالي والرفاه الاجتماعي في الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فإن النظام المالي الإسلامي أثبت أنه أكثر النظم مقاومة للأزمات بسبب حمايته بمبادئ التشغيل الأساسية المتمثلة في تقاسم المخاطر وتجنب ارتفاع نسبة الدين لرأس المال، والمنتجات المالية التي تشوبها المضاربات.

١٢. وأودّ كذلك أن أتطرق إلى ما يستدعي القلق إزاء قضية النمو الشامل، فاتجاه الحمائية الذي اتضح أنه أنشأ مؤخراً منظوراً مفاده أن النمو العالمي قد سلب النمو المحلي بعيداً من بعض الدول مما نجم عنه عدم المساواة في توزيع النمو. بيد أنني أودُّ أن أذكركم، وأذكر نفسي، أنه في إطار جهودنا الرامية لتحقيق النمو الشامل، يتعين علينا أن ندفع نمونا العالمي أولاً ونوزعه بالتناسب على نطاق العالم. وفي هذا الوضع أرى أن تعددية الأطراف وانفتاح الأسواق تُشكل مفاتيح لبلوغ غاياتنا لتحقيق النمو العالمي والشمول بوجه عام.

١٣. وأذكر هنا على خط موازٍ مع النقطة السابقة، أن قضية الشمول تكتسي أهمية متنامية بسبب جوانب عدم المساواة في إطار الدول الأعضاء، وبدون التطرق لمسألة عدم المساواة فإن النمو الذي نحققه لن يكون مستداماً. ولتحقيق هذه الغاية فإن إندونيسيا وضعت تنمية البنية التحتية كأولوية قصوى رئيسة، ففي ٢٠١٧ ستركز إندونيسيا على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وعلى تخفيف الفقر من خلال تنمية البنية التحتية، وإجراء تحسينات في مناخ الاستثمار. واعتقد أن البنك

الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء تسعى وراء أهداف توازي أولويات إندونيسيا. ومن ثمَّ، فإنني أقترح بشدة أن يواصل البنك الإسلامي للتنمية مبادرته طويلة الأجل والمتمثلة في تحديث ورفع مستوى البنية التحتية والمحافظة عليها، فضلاً عن ترويج تطوير البنية التحتية بحسبانها وسيلة للقضاء على الركود وتعزيز النمو والاستخدام على نحو مستدام.

١٤. لأن إندونيسيا تلتزم دائماً بتهيئة وبناء الاقتصاد البيئي، فإنني أودُّ أن أشاطركم الفكرة بأننا بصدد وضع توزيع للاحتياجات والقدرات وهياكل البيانات البيئية على الصعيد الوطني. وقد أصدرنا بالفعل خارطة الطريق للتمويل المستدام في إندونيسيا دعماً لجهودنا الهادفة لجمع المصالح الاقتصادية والبيئية في إطار الاستدامة معاً. إذ إن إندونيسيا التزمت بترشيد التخلص تدريجياً من إعانات الدعم للوقود الأحفوري غير الكفء، وجنت إندونيسيا منافع حقيقية من هذه الإصلاحات. كما أن إندونيسيا قد خففت من العبء الضريبي، وذلك بإتاحة حيز أكبر من الموازنة لوضع الإنفاق الحكومي بصورة مُثلى. والآن فقد تضاعف الإنفاق على البنية التحتية منذ تزايد عمليات الإصلاح والتطوير. فالإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل خدمات التعليم والصحة، ارتفع بصورة ملحوظة. كما أن هذه الإصلاحات تتيح فرصاً للتعجيل بتنفيذ برامج الطاقة المتجددة، والوقود الحيوي. ومع الأخذ في الحسبان التأثير الإيجابي لإصلاح إعانات الدعم للوقود الأحفوري، فإنني أحث الدول الأعضاء الأخرى في البنك أن تؤكد مجدداً التزامها بترشيد استخدام الوقود الأحفوري غير الكفء والتخلص منه تدريجياً. وإنني أرى أن الالتزام بذلك من شأنه أن يدعم الدول الأخرى لتعزيز القدرة التنافسية، وتعزيز نوعية الإنفاق المالي على نحو أمثل، ودعم النمو الشامل، ومعالجة قضايا البيئة.

أصحاب المعالي، السادة الضيوف،

١٥. ظلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تواصل، باستمرار ولاتزال، تنفيذ رؤيتها ليصبح هذا البنك بنكاً تنموياً عالمياً يقوم على المبادئ الإسلامية السمحة. ولوحظ أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد وسعت قدراتها لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في شكل مساعدات مالية، فضلاً عن تقديمها في شكل مساعدات فنية، وكذلك من خلال الاستراتيجية العشرية، فقد حددت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اتجاهها لتتمكن من الاستجابة بصورة أكثر فاعلية لاحتياجات الدول الأعضاء على سياق التحدي النشط الذي تواجهه الدول الأعضاء.

١٦. وتواجه الدول الأعضاء في هذا الوقت تحديات أكثر تعقيداً. وعليها أن تضاعف جهودها مجدداً لتتمكن من تحقيق النمو. وأنا أعني بالنمو هنا ليس تحقيق معدلات عالية منه فحسب، بل أيضاً تحقيق النمو الشامل. فارتفاع معدلات النمو سيكون لا معنى له إن لم يتم توزيع هذا النمو بصورة عادلة على شعب الوطن الواحد. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ينبغي أن

تنفذ استراتيجية شاملة لتُحقق غايتها الأولى والأخيرة (تعزيز التنمية البشرية الشاملة) وذلك بمساعدة الدول الأعضاء من خلال التمويل وتقديم المساعدات الفنية.

ويسرنا، مع تواصل الموارد المالية الهائلة، والتصنيف الائتماني العالي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإننا نرى أن المجموعة في حاجة لتعزز قدرتها ومرونتها المالية لتتسق مع الحاجة الماسة لدعم الدول الأعضاء للتصدي لتحدياتها المحلية والاقتصادية. وفي هذا الإطار يمكن لمجموعة البنك أن تزيد من قدراتها، بينما تزيد من قدرات أخرى لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، فضلاً عن منظمات العمل الإنساني والخيري، أو باستكشاف السبل والوسائل التي من شأنها أن تحقق ميزانية عمومية مثالية.

أصحاب المعالي، الإخوة الضيوف،

١٧. لأوجز كلمتي، فإنني أحث البنك الإسلامي للتنمية، بوصفه أحد البنوك التنموية الرائدة، أن يزيد بصورة عاجلة مساهمته المتعلقة بإعادة الاقتصاد العالمي إلى ما كان عليه. ونحن بوصفنا دولاً أعضاء ينبغي علينا أن نعزز التعاون المتكامل فيما بيننا، وعلى البنك الإسلامي للتنمية أن يكون بمثابة وسيط بين دوله الأعضاء ليعمق روح التفاعل والحوار لبناء وترسيخ بنك إسلامي للتنمية أكثر انفتاحاً وشفافية وتأثيراً.

١٨. ونتمنى، نيابة عن حكومة إندونيسيا والوفد الإندونيسي، لمعالي الرئيس الدكتور بندر محمد حجار، رئيس البنك الإسلامي للتنمية ولإدارة البنك تحقيق النجاح في تنفيذ البرنامج المقبل للبنك الإسلامي للتنمية. وأودّ أيضاً أن نؤكد التزامنا مجدداً لتكون إندونيسيا شريكاً صامداً يعتمد عليه مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء. وأعرب عن أملي الخالص بأن يكون هذا الاجتماع السنوي معلماً آخر في تعزيز غايات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافها الهادفة إلى تسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولها الأعضاء في منطقتنا. وأدعو الله العلي القدير أن يُكلل جهودنا لتحسين ازدهار المسلمين ورفاههم على امتداد أنحاء العالم، وأن ينزل علينا رحمته وبركاته وتأييده.

وجزاكم الله خيراً،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.